أهالي العمارة في اول استطلاع بعد نقل السيادة:

هذا ما نريده من الحكومة المؤقتة

ما كان بمستطاع اهالي محافظة ميسان ان يتحدثوا علناً، خلال العهد الدكتاتوري البائد، حديثاً يخص الشأن السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي في المحافظة او في البلاد عموماً، كان المتاح الوحيد لهم، ولغيرهم من ابناء هذا البلد، مفخخاً بألغام المديح الرخيص لصدام وقبيلته! اما مستقبل العراق بعيداً عن تصورات الارهابي المستورد، الذي يبيح قتل العراقيين الناجين باعجوبة من حروب صدام الثلاث ومجازره الدموية ومعتقلاته وسجونه وجلاديه.

ينبغي محاسبة كل من يحاول تسميم الحياة الجديدة للعراقيين

ولكن حين توجهت (المدى) الى بعض اهالي المحافظة بهذا السؤال المباغت: ماذا تريدون من الحكومة العراقية الجديدة المؤقتة بعد ان تسلمت السيادة؟ بدا لنا واضحاً ان الحس الاقليمي كان ضئيلاً لديهم برغم كل مظاهر الاهمال في أرجاء المحافظة. وركز معظم الذين التقتهم (المدى) على رغبة في معالجة مسائل مهمة تعني العراق بأكمله. وفي هذا ردّ على الذين كانوا يراهنون على الانتماء الطائفي والتجزئة في بلد اختلط دماء ابنائه وتواشجت الصلات بينهم منذ مئات السنين.

في احدى حدائق مدينة العمارة التقينا (المواطن حسن الكعبي) الذي عاد مؤخراً الى اهله بعد غربة عشر سنوات في المنفى الايراني..عمل خلال وجوده هناك صحفياً ومحققاً للمخطوطات وهو الان يكتب في مجال النقد قال: (من المؤكد ان يتطلع المجتمع العراقي في سياق المتغيرات السياسية الحالية وقيام نظام حكومي جديد.. قام على انقاض السالف بآلياته ومنهجياته الدكتاتورية، ومن المؤكد ان يتطلع المجتمع الى نظام يرسي دعائم الديمقراطية والتعددية وتجاوز الاشكاليات وجملة الاخطاء التي كرسها النظام السالف وفي اطار التأكد على تجاوز الاشكاليات فلا بد ان تأخذ الحكومة الحالية بعين الاعتبار ازمة البطالة القائمة وبناء هيكلة اقتصادية تتكفل برقي المجتمع العراقي، الذي حُرِمَ طوال سنوات كثيرٍ من المتطلبات الحياتية، التي تسهم بالحاقه في ركب المجتمعات المتحضرة اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً وثقافياً، وبالتالي فان ما نطمح اليه من الحكومة العراقية الجديدة هو ان تؤسس هيكليتها السياسية على مرتكزات ثقافية تحد من فاعلية الاخطاء التي استشرت في ظل النظام السالف وما زالت متفشية. ما نريده من الحكومة هو توفير ابسط المتطلبات التي يجب ان تمنح الى الانسان العراقي.

ابسط المتطلبات

كان سائق التاكسي الذي اقلني بسيارته وكانت اغلب طموحاته شخصية قال: (نريد من الحكومة الجديدة ان تهتم بالمناطق الجنوبية لانها مهملة منذ سنوات وخاصة محافظة ميسان.. لانها امضت سنوات طوالاً تحت سلطة الاهمال البعثية ونريد ان تتغير صورة مدننا.. ونطمح ان تصبح حياتنا مشابهة لتلك التي ينعم بها الجيران، فمدننا تمتلك ثروات كبيرة ونحن نتألم ونقول لماذا لا تستثمر هذه الخيرات لصالح المواطن العراقي؟. وأضاف: هناك امنية شخصية.. فأنا امتلك سيارة قديمة واتمنى لو يصدر قانون يضمن حقوق اصحاب السيارات القديمة من اجل استبدالها بسيارة جديدة مستقبلاً.

طريق العلمانية

المهندسة (ر.ع) كانت منحازة الى ضرورة احتلال المرأة مناصب جيدة في الحكومة على ان لا تكون هذه المناصب رمزية فقالت: (ارجو من الحكومة العراقية الجديدة ان تهتم بقضايا المرأة لتشغل مراكز مهمة في البلد وليس في بغداد فقط كما يحصل الان، فأغلب مجالس حكم المحافظات خالية من العناصر النسوية برغم كفاءة الكثير منهن. لا نريد ان تعاد السلطة الى اصحاب النفوذ العشائري وخاصة المتعصبين والعنصريين منهم، ونتمنى ان تبث روح الشباب في الحكومة العراقية الجديدة، لتكون المرونة هي النبع الاول في الحوار مع المواطن وتنكسر الصورة القديمة للمسؤول. ونطالب بأن لا تجلس الوزراء كثيراً على مكاتبهم لان ذلك سيجعلهم يبتعدون عن موقعهم الحقيقي الذي من المفترض ان يكون في ميادين العمل.

الفنان التشكيلي (رعد محمد) أجاب عن سؤالنا لكلمات مختصرة عبر بها عما يطمح اليه بخصوص سياسة الحكومة الجديدة (اطالب بنظام مشاركة حقيقية بين الفرد والحكومة واقامة دولة المواطن.. وان يكون نظام المؤسسات السياسية كما هي في البلدان المتقدمة ولي ايمان كامل بالنظام اللبرالي بحيث يكون جميع الافراد متساوين امام القانون وان يتم فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية واعطاء الحقوق القومية لاخواننا الكرد العراقيين والاقليات العراقية كافة. وان يكون الاطار العام لحكم البلد علمانياً.

الوصول الى نيتشه

(رياض نعيم) معلم في مدرسة (النجاة) قال: في هذا الظرف العصيب من حياتنا، الذي يحتاج الى حكومة وطنية كفوءة تتخلى عن الكثير من المظاهر الشرفية وتنزل الى اعماق الشعب، ليتعرف على ارائه وطموحاته وتطلعاته المستقبلية ومحاربة المحسوبيات والمنسوبيات والفساد الاداري ليكون الارتقاء في المستوى المعيشي للانسان العراقي هو الهدف الاول في برنامج الحكومة.. حتى نعكس صورة غير تلك التي يريد اعداء العراق رسمها لنا، لنتمكن بعد ذلك من استثمار خيراتنا بأيد عراقية ومن خلال جريدة (المدى) اقول للحكومة العراقية الجديدة: ان الشعب العراقي عانى كثيراً وذاق المرارة، فناضلوا من اجل مذاق الحرية ولا تجعلونا نؤمن بمقولة فريدريك نيتشه: (لا تصدقوا الحكومة اذا قالت انها الشعب).

وفي مقر نقابة الفنانين- فرع ميسان التقينا الفنان المسرحي (جميل جبار) نقيب الفنانين في المحافظة وسألناه عما يريد ان يقول بخصوص الحكومة الجديدة فقال: (الحكومة العراقية المؤقتة.. هي الملاذ الوحيد لهذا الشعب المظلوم... بعد خمسة وثلاثين عاماً من الظلم والاستعباد.. نرى الان ظهور فقاعات هنا وهناك تحاول ان تعوق مسيرة هذا الشعب نحو استقلاله.. لقد صبرنا طويلاً ولنا أمل بأن تزال الكثير من (الاوساخ) العالقة في الواقع العراقي... وستزول مع شمس الحرية الدائمة وستنهزم خفافيش الارهاب كلما اجتهدت الحكومة في خدمة العراق والعراقيين. وكل ما نتمنى هو ان ينعم البلد بديمقراطية غير مفتعلة.

وفي شارع التربية، وهو من شوارع مدينة العمارة، التقينا رجلاً مسناً لم يرغب في ذكر اسمه قال: (أنني ومن خلال جريدتكم ادعو السيد (أياد علاوي) رئيس الوزراء الجديد ان يزور مدينة العمارة التي ولد فيها ليرى ماذا فعل صدام بالمدينة الطيبة التي احبها والده وعاش فيها سنوات محاطاً بمحبة الجميع والذين فرحوا كثيراً بحكومة عراقية يرأسها ابن عائلة لها تاريخها الاجتماعي والعلمي.

الاعدام ومظاهر التقديس

المقدم في الجيش العراقي السابق (ي.ن) ركز في كلامه على الجيش العراقي الجديد فقال:

على الحكومة الجديدة ان تتذكر ان الجيش هو سورٌ للوطن وان تسعى لبناء جيش عراقي جديد يعتمد على كل ما هو علمي بعيداً عن العلاقات الشخصية والرتب الفخرية التي اوصلت نظام صدام

العمارة- محمد الحمراني

الى الحضيض، ويوجد في بلدنا الكثير من الضباط من اصحاب المعرفة المتقدمة في العلوم العسكرية يمكن الاستعانة بهم، وان تعمل على محو كل مظاهر الفساد، التي كانت تنخر في جسد الجيش ومنها المحسوبية والرشوة، واطمح من خلال هذه النواة العسكرية ان يتم السيطرة على امن البلد من خلال الحكم العرفي لبعض المناطق واعادة عقوبة الاعدام بحق مرتكبي الجرائم الكبيرة.. حتى لا يبقى بلدنا مسرحاً للمتطرفين وضعاف النفوس.

(حسن السلمان) وهو من الادباء الذين فضلوا عدم مغادرة البلد برغم الظروف المريرة التي مر بها خلال حكم صدام قال: ما نريده من الحكومة العراقية الجديدة، ان تولي العراقيين - حصراً- اهتمامها الكامل في الوقت الراهن، وبعد ذلك لها مطلق الحرية في ان تتعامل مع من تشاء شريطة ان لا يكون ذلك على حساب كرامة الفرد العراقي وشروط وجوده وذلك من خلال محاسبة كل من يحاول تسميم الحياة الجديدة بأساليب لا تمت للانسانية بصلة، من قبيل قتل الابرياء بواسطة سيارات الموت البشعة والاحزمة الناسفة وتخريب البنى التحتية من طاقة وماء ومؤسسات تعنى باحتياجات المواطن.

ما نريده منع مظاهر تقديس البشر والوقوف بشجاعة متناهية بوجه كل من يعمل على انشاء دكتاتوريات جديدة تذكر بأزمة القمع والاضطهاد. ما نريده عدم السماح بظهور بيروقراطيات سواء داخل المؤسسات الرسمية او خارجها والعمل على عدم تكميم الافواه وفرض الآراء قسراً.. مهما كانت الجهة التي تصدر هذه الافعال، ما نريده الا يكون نظر الحكومة دائماً الى الاعلى: (فثمة بشر لا يعيشون ولا يموتون) حسب تعبير (دانتي) وهم الاولى برد الاعتبار اليهم من خلال شمولهم بأولوية الرعاية الفعلية وتعويضهم عما لحق بهم من غبن وتهميش.. ما نريده هو تنظيف الذاكرة من أوبئة التعصب وبكافة اشكاله والعمل وفق نظرة موضوعية للأشياء.

برغم مرور ١٦ عاماً حزينة

ضحايا الانفال يشعرون بأنهم منسيون

شاباز جمال

استذكر أهالي السليمانية مؤخراً ايام الانفال، حملة صدام الاجرامية ضد الكرد التي خلفت عشرات الآلاف من القتلى مع تدمير مناطق كبيرة من كردستان العراق. ولكن بعد مرور عقد ونصف على تلك الحملة، لايزال الضحايا يتساءلون عن مدى صدقية الشعار الذي يتصدر الاستذكار ويقول (دعونا لا ننسى الانفال).

وتقول مهروب صديق سعدون، وهي ام لخمسة اولاد وعمرها (٣٩) سنة، قتل زوجها اثناء الحملة : (لكننا منسيون).

و لا يزال عشرات الآلاف من ضحايا الانفال الاحياء يعانون الفقر واليأس بعد (١٦) سنة من اجبارهم على النزوح من قراهم الى المدن الجماعية التي شيدت على عجل قرب القواعد العسكرية في الغالب.

كانت الانفال حملة منظمة نفذها عام ١٩٨٨ علي حسن المجيد، الذي اطلق الكرد عليه نتيجة لذلك اسم (علي كيمياوي).

كان هدفه القضاء على الدعم الذي يقدمه السكان الى المقاتلين الكرد في صراعهم ضد النظام البعثي. وقد تابع الحملة بلا رحمة عن طريق اخلاء المناطق الريفية من سكانها ومن ثم تدميرها.

كانت حملة الانفال بالنسبة للنظام تهدف الى (حل) ما تراه في نظرها (المشكلة الكردية) مرة واحدة والى الابد. اعداد الضحايا غير واضحة، وقد تتجاوز الى (١٠٠) الف، معظمهم من المدنيين، بينما اختفى (١٠٠) الف آخرون وهم في عداد الموتى.

وتم تدمير (٤) آلاف قرية، واجبر (٥٠٠) الف مواطن على العيش في المدن الجماعية حيث يمكن اخضاعهم للسيطرة بسهولة اكثر. اما الاسلحة الكيمياوية فقد استخدمت في (٤٠) هجوماً منفصلاً في الاقل. بالنسبة للنظام، حققت هذه الحملة النجاح المطلوب عندما جعلت المقاومة الكردية تجثو على ركبتيها. وقد صرح زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البرزاني، في ذلك الوقت، (لا يمكننا ان نقاتل الاسلحة الكيمياوية بأيدينا العارية، نحن لا نستطيع الاستمرار في القتال).

ان كلمة الانفال تعني باللغة العربية : الغنائم، كما في غنائم الحرب. لكن حملة صدام اقحمت الكلمة في الوعي العام للكرد وثقافتهم. لقد دخلت اللغة الكردية كإسم وفعل وصفة، وقد يشير الناس الى شخص على انه قد (انفل) او انه يتحدث عن (منطقة انفالية).

وللعديد من اولئك الذين نجوا من حملة الانفال، استمرت معاناتهم الناتجة من الصدمة النفسية والمشاكل الاجتماعية الناتجة التشرد والنزوح والبطالة الواسعة والنقص في الخدمات العامة.

وتقول الحكومة الكردية انها تحاول مساعدتهم، لكنها لا تملك المصادر الكافية.

الارملة سادون، وهي واحدة من بين آلاف (ارامل الانفال) اللائي كافحن بمفردهن من اجل اعالة عوائلهن، وهي تعيش الآن في شورش، احدى اكبر المدن الجماعية التي يعيش فيها (٥٠) الف نسمة، وهي تقع على بعد (٧٠) كلم غربي السليمانية. ومن اجل اعالة ابنائها الاربعة وابنة واحدة، تقوم سادون ببيع الخبز في مدينة جمجمال المجاورة، كما تسافر بين حين وآخر الى السليمانية للعمل خادمة، ومثل بقية ارامل الانفال لا يمكنها ان تتزوج مرة اخرى وذلك بسبب عدم وجود شهادة وفاة رسمية لزوجها، فقد رفضت الحكومة العراقية السابقة اصدار تلك الشهادات لعشرات الآلاف الذين قتلتهم خلال حملة الابادة التي شنتها.

وقال الآن عطوف المدير السابق المسؤول عن اعادة توطين ضحايا الانفال في الجمعية الخيرية البريطانية لمساعدة المسنين (ان هؤلاء هم اكثر الناس تهميشاً في المجتمع من ناحية الخدمات).

ان البيوت الطينية والاسمنتية المهدمة على امتداد طرق شورش الترابية المغبرة تتلقى ساعات قليلة من الكهرباء ليلاً، وتنفق النساء كثيراً من اوقاتهن يومياً للحصول على الماء من الحنفيات القليلة المتبقية.

ان الكآبة التي خلفتها الصدمة الاولى للاعتقال والتعذيب والضياع والتشرد، الى جانب الضغط المتواصل للفقر، كلها تأخذ مداها.

وقال عطوف (ان حالة التدهور النفسي لهؤلاء الناس تبدو ظاهرة على وجوههم).

ويقول الطبيب النفسي نزار محمد امين ان ضحايا الانفال لا يزالون يعيشون في حالة صدمة.

ان صور القتل والتعذيب والتدمير لا تزال طرية في عقول الضحايا، ولا يزال العديد منهم يعاني من انعكاسات تجاربهم المريرة.

خاور قادر جوهر البالغة من العمر (٥٤) سنة من اهالي قادر كرم قرب كركوك هي واحدة من عشرات الآلاف من الذين اعتقلوا في مراكز الاعتقال الحكومية الرهيبة خلال الحملة.

وقد اطلق سراحها اخيراً لكن الصدمة تركتها تعاني من اضطراب عقلي.

ويقول افراد عائلتها والجيران انها تبكي بإستمرار دونما سبب معين، وتنتابها نوبات من الغضب، وهم يحرصون دائماً على عدم تركها وحيدة ابداً. ويعاني العديد من هذه الحالات المشابهة.

ويقول زوجها محمد احمد مصطفى (انهم بحاجة الى اشراف نفسي مستمر). لكن ليس ثمة خدمات استشارية لضحايا الانفال.

ويقول صلاح رشيد وزير شؤون ضحايا الانفال والاشخاص المشردين في حكومة كردستان، (قمنا ببعض العمل، لكنه بعيد جداً عن مستوى ما هو مطلوب لهؤلاء الضحايا).

ويتسلم ضحايا الانفال (٤٠) دولاراً شهرياً من الوزارة، في حين انتقل بعضهم الى سكن جديد للاشخاص المشردين داخلياً.

وحتى الآن ومع العديد من الناس المشردين من سنوات الحرب والتطهير العرقي في كردستان، فإن الحكومة تواجه الاعداد الكبيرة من الناس المحتاجين للسكن والعمل والخدمات الاخرى.

ويقول الوزير ان (كل ذلك يعود الى الوقت والتخصيصات. ونحاول ان نحسن الامور من خلال المواصلة).

وبالنسبة للعديد من الناس فإن التهجير من قرى ذات نسيج اجتماعي متماسك الى مجتمعات كبيرة معدمة يشكل تجربة مدمرة لم يكن من السهولة تجاوزها.

في الوقت نفسه لا تتوفر الا اعمال قليلة للناس من شورش في جمجمال المجاورة.

اما اقرب مدينة كبيرة فهي السليمانية التي تطول الرحلة اليها حتى اذا ما توفرت سيارة تقل الناس.

لقد كان معظم ضحايا الانفال من المزارعين الذين لا يملكون المهارات المطلوبة للعمل في المناطق الحضرية. ولم يتمكن العديد من الناس من العودة التي بيوتهم خلال العقد الماضي لأن الكثير من مناطق الانفال كانت تقع خارج (الخط الاخضر) لمنطقة الحكم الذاتي الكردية، ولهذا كانوا تحت السيطرة المحكمة لنظام البعث حتى سقوطه في نيسان الماضي.

والآن يستطيع الضحايا ان يعودوا، الا ان القليل منهم يملك المال لإعادة البناء، كما ان المنطقة لا تزال مزروعة بكثافة بالالغام الارضية.

ويقول حاجي اسود البالغ من العمر (٦٠) سنة انه كان قبل الانفال رجلاً موسراً، يزرع العديد من هكتارات الاراضي قرب مدينة قادر كرم الواقعة ما بين جمجمال وكركوك.

اما الآن فهو يعيش في منزل طيني مؤجر وبالكاد يستطيع توفير الطعام الى عائلته بالنقود التي يكسبها من الحسنات والاعانات الحكومية.

اما فاتح عزيز مصطفى (٥٧ عاماً) والذي فقد اربعة من افراد عائلته خلال الانفال، فهو ممن غلب عليهم الشعور باليأس، يقول وهو جالس في منزله المهدم ذي الغرفتين حيث يعيش مع زوجته واولاده الخمسة: (لا استطيع ان اوفر حتى المصروف اليومي لأطفالي).

وهذا يعني ان ابناء ضحايا الانفال قد عاشوا المعاناة ايضاً، وهذا عمر علي الذي اصبح عمره الآن (٢٣) سنة يقول: انه وجد نفسه مسؤولاً عن عائلته المكونة من عشرة افراد بعد مقتل والده في الانفال، لذلك ترك المدرسة للعمل عامل بناء. ويقول انه حتى الآن لا يزال يأمل في اكمال دراسته في يوم ما.

اما روزان علي خورشيد التي يبلغ عمرها (١٧) سنة فقد اضطرت للذهاب الى بيت خالتها لتعيش هناك بعد مقتل والديها في الحملة، في حين ذهب اخواها الى اعمامهم، ويحاول الاولاد الثلاثة ان يلتقوا ببعضهم مرة في الاسبوع.

اما النساء اللائي فقدن ازواجهن مثل الارملة سادون فإن عليهن الحصول على عمل على الرغم من ان اعمال النساء خارج البيوت نادرة في المجتمع الكردي، لا سيما لنساء من الطبقات العاملة.

وقال هيمن باقر عبدول، وهو باحث اجتماعي مختص بأضرار الانفال، ان هذا الوضع قد دفع الناس الى النظر اليهن بتعاطف، ومع ذلك فإن الامر لا ينتهي حتى لو وجدن العمل، اذ لا توجد مراكز لرعاية ابنائهن في النهار. وتقول سادون ان ترك اطفالها في البيت خلال النهار يشكل مشكلة كبيرة حيث لا يوجد احد للاعتناء بهم.

ولذلك فإن على صبرية احمد مثل العديد من الأخريات ان تأخذ اكبر بناتها من المدرسة لتقوم بالاهتمام بأطفالها الصغار اثناء العمل.

ويؤمن عطوف من المنظمة البريطانية (مساعدة المسنين) ان الحكومة الكردية المحلية تفتقر الى القدرة على التعامل بشكل فعال مع الاعداد الكبيرة من ضحايا الانفال على الرغم من الخطط الموضوعة والشعارات (لن ننسى ابداً).

وقال عطوف : (لهذا السبب كانت النتائج الملموسة قليلة)، وبالتالي فهو يعتقد ان المجتمع الدولي وحده والمنظمات غير الحكومية لديهما المصادر الكافية لمجابهة المشاكل المعقدة والمتجذرة التي لا تزال تواجه ضحايا الانفال.

تحت الضوء

قانون الإيجار النافذ دعوة للنقاش

زهير كاظم عبود

تعد مشكلة إيجار العقار في العراق من المشاكل العصية والواسعة التأثير والتي اتسعت وشملت قطاعات كبيرة في المجتمع العراقي، ونفاذ قانون إيجار العقار الذي شرعته سلطة صدام البائد زاد من تعقيدها واستفحالها بين الناس، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود والفقراء من ابناء العراق.

وبالرغم من تعاقب الحكومات ووجود وزارة الاسكان ضمن حقائبها الوزارية الا ان هذه الوزارة لم تكن لها علاقة حقيقية بطبيعة المشكلة ولا بإسكان الفقراء وذوي الدخل المحدود ولا بعملية الاسكان بشكلها العام في العراق لما يتناسب مع التنمية البشرية والازدياد المطرد للحجم السكاني في العراق.

على الصعيد القانوني عالجت السلطات مشكلة السكن باصدار قانون لإيجار العقار كان من ضمن نصوصه مايرجح كفة احد المتخاصمين على الآخر مسبقاً على العكس من مفهوم تحقيق العدالة في نصوص القوانين التي تحكم علاقات الناس المدنية، فألغى بموجبه كل سلطة للمالك على عقاره المستأجر او رغبته في تخلية العقار دون ان تكون لاسباب حددها حصراً في نصوص الضرورة الملجئة وبقية اسباب التخلية.

وازدحمت ادراج المحاكم العراقية ومخازنها ومناضد القضاة بدعاوى التخلية في بغداد والمحافظات، وانشغلوا بزخم الدعاوى المنظورة امامهم، حتى ان رئاسة محكمة استئناف بغداد خصصت محكمة خاصة للنظر في قضايا إيجار العقار والتخلية في كل من جانبي الكرخ والرصافة.

وبالرغم من هذه الكثافة الملحوظة وزخم الدعاوى المنظورة من قبل المحاكم العراقية وتنوع القرارات التمييزية التي تصدرها محاكم الاستئناف بصفتها التمييزية، الا ان حلاً جذرياً يحقق العدالة ويرضى الطرفين لم يصدر من المشرع ولا اعارته السلطة أي اهتمام ولا كلفت نفسها بدراسة الاسباب والسلبيات التي تراكمت في العراق جراء هذا القانون وبدا الأهمال واضحاً في هذا الجانب ولم تنتبه اليه السلطة التي أوغلت في انحرافها بأن أصدرت قرارات اربكت بها القضاء والمحاكم في العراق، حيث تعقدت عملية تبليغ العسكريين أثناء الحرب العراقية- الايرانية مما زاد من عرقلة حسم الدعاوى وزيادة التنكيل بحقوق الناس.

ومن المشاكل الشائكة التي واجهت الناس أن السلطات أبقت بموجب القانون على الإيجارات القديمة بالرغم من تغير الحال وأسعار السوق والتضخم الذي طرأ على الاقتصاد وانخفاض قيمة النقد العراقي الى درجة غير معقولة مع بقاء مبالغ إيجار العقار على ثباتها بقوة القانون ، بحيث أصبحت مبالغ إيجار العقار لاتتناسب مع أبسط الانتفاعات التي يحققها إيجار العقار، وصار المستأجر للعقار بمثابة مالك مؤقت يمتلك العقار والتجأ المالك الى القيام بتقديم عروض مالية مغرية من أجل استرداد عقاره من المستأجر .

وبنتيجة تطبيق قانون إيجار العقار ظهرت للعيان مشاكل أخرى متفرعة جرت بنتائجها الى جرائم جنائية وقضايا جزائية عديدة ومشاكل داخل بنية المجتمع العراقي كلها، بسبب عدم قبول المؤجر ببقاء المستأجر يتمتع بعقاره المملوك له وعدم حماية القانون لحقه في التمتع بملكية عقاره ، إضافة الى عدم قناعته ببدل الإيجار الذي لم يطرأ عليه أي تعديل ما دفع الناس تحت تأثير سريان القانون الى بيع عقاراتهم بأبخس الأثمان بدلاً من إيجارها بمبالغ بخسة وزهيدة، كما لجأت الناس اضطراراً الى أسكان أقاربهم أو تعيين حراس لعقاراتهم بدلاً من إيجارها للغير أو الالتفاف على القانون وتأجير شققهم وعقاراتهم مفروشة حتى لاتنطبق عليها نصوص قانون إيجار العقار بمنع المؤجر من تخلية العقار من يد المستأجر، وبدأ العراقي يبحث عن منافذ يلتف فيها على القانون مما أفقد القوانين روحها.

هناك كوة صغيرة من الضوء ينفذ منها المؤجر الى تخلية العقار تتمثل في نص (الظروف الطارئة) التي أوردها القانون، وهي حالات أغلبها منوطة بتقدير القضاة ووفق ظروف تتوفر للمالك، وظروف حصرها المشرع في نطاق ضيق.

الدولة لم تحرك ساكناً أزاء مشكلة السكن والإيجار ولم توفر وحدات سكنية للناس التي بدأت تسكن في المقابر والمزارع النائية وحاويات الأزبال وعربات القطار القديمة وباصات مصلحة نقل الركاب المتروكة والمهملة، و لم تحث المتخصصين على تقديم البحوث والدراسات وايجاد الحلول العملية ضمن مؤتمر قانوني يتناسب مع المشكلة، ولم تفكر السلطات بإيجاد الحل البديل لنصوص القانون، أو في الأقل اللجوء الى انشاء الوحدات السكنية السريعة والبناء الجاهز سنوياً بغية الحد من اتساع المشكلة وصيرورتها عامة .

كان بإمكان السلطة أن تقوم بتقدير العقار وقت الدعوى ومن ثم تقرر نسبة يتم بموجبها إيجار العقار من قبل دائرة ضريبة العقار ، وتقوم السلطة بالتضامن مع المستأجر بدفع مبلغ الإيجار، حيث أن عليه دفع مبلغ متناسب مع دخله وتقوم الدولة بدفع الباقي، هذا في حال رضا المؤجر بالبدل الجديد ، اما في حالة التخلية الجبرية فيمكن ان يصار الى تخصيص وحدات سكنية تتناسب مع الوضع المادي والاجتماعي للمستاجر .

لكن السلطة أجهزت على كل مامن شأنه يساهم في إيجاد أي حل جزئي لهذه المشكلة ، فبادرت الى بيع الدور الحكومية بأبخس الأثمان فألغت حق الموظف في المناطق النائية بالسكن مع عائلته وتمكينه من السكن بدار حكومية تحفظ له كرامته وتساعده في حياته العملية ضمن الوظيفة العامة ، كما قامت بتعقيد بناء الدور وفرض رسوم باهظة على المالكين ، ورفعت أسعار المواد الأولية للبناء واحتكرت استيراد المواد الإنشائية مما زاد المشكلة تعقيداً لتحكم الموظفين بالسوق وحركة البيع والشراء التي لاتتناسب مع التطور والحاجة التي يعانيها العراق .

وكلي ثقة أن المختصين بالشأن القانوني من القضاة والمحامين لديهم من الأفكار والملاحظات والدراسات مايفيد معالجة موضوع الإيجار في العراق ، كما أن جدية السلطة المقبلة المرتكزة على أسس خدمة الإنسان في العراق مستقبلاً يشكل أرضية للمساهمة في حل مشكلة السكن جذرياً.